مركز الرأي الراشد للدراسات



دراسات وتحليلات

تحولات الأدوار الإقليمية في الشرق الأوسط



م.د. علي سعدي عبدالزهرة

كلية الحقوق - جامعة النهرين

4 تشرين الثاني 2026

مركز الرأي الراشد للدراسات

الدراسات والتحليلات

تحولات الأدوار الإقليمية في الشرق الأوسط

د. علي سعدي عبد الزهرة

كلية الحقوق - جامعة النهرين

4 تشرين الثاني 2026

مِنَ المَعْرِفَةِ ... إِلى الرُّشْدِ

بطاقة الإصدار

العنوان	**تحولات الأدوار الإقليمية في الشرق الأوسط**
الكاتب	د. علي سعدي عبد الزهرة
الجهة	كلية الحقوق - جامعة النهرين
نوع الإصدار	الدراسات والتحليلات
الموضوع	السياسات العامة والحوكمة، الأمن والاستقرار، العلاقات الإقليمية والدولية
تاريخ الإصدار	4 تشرين الثاني 2026

عن المركز

منظمة عراقية غير حكومية متخصصة في الدراسات والبحوث والسياسات العامة والتنمية المستدامة.

تنويه

تعبّر الآراء الواردة في هذا الإصدار عن رأي كاتبها، ولا تمثّل بالضرورة رأي أو موقف المركز.

© 2026 مركز الرأي الراشد للدراسات · جميع الحقوق محفوظة · alraialrashid.org

تحولات الأدوار الإقليمية

في الشرق الأوسط

المقدمة

شهد الشرق الأوسط تحولات عميقة في بنية ميزان القوى الإقليمي، نتيجة تفاعل معقد بين العوامل الجيوسياسية والاقتصادية والعسكرية، إلى جانب التحولات الداخلية في عدد من الدول الفاعلة، وأدت إيران دوراً بارزاً في تشكيل المشهد الإقليمي في السابق عبر أدوات متعددة، من النفوذ العسكري المباشر إلى توظيف أدوات الاقتصاد والسياسة الخارجية، مستندةً إلى استراتيجية التمدد عبر الوكلاء، غير أن هذا النفوذ بدأ يتراجع تدريجياً بفعل مجموعة من العوامل المتشابكة، أبرزها الضغوط الاقتصادية الناتجة عن العقوبات الدولية، وتراجع القدرة على تمويل حلفائها الإقليميين، والاحتجاجات الداخلية، وتآكل القبول الشعبي للمشاريع المرتبطة بإيران في عدد من ساحات نفوذها التقليدية، إضافة إلى تغير أولويات القوى الكبرى التي لم تُعدّ تسمح لطهران بالتمدد كما كان الحال في العقدين الماضيين، هذا التراجع خلق فراغاً استراتيجياً في المنطقة، وفتح المجال أمام قوى أخرى لتوسيع نفوذها وإعادة صياغة التوازنات الإقليمية، لذلك برزت قوى إقليمية أخرى سعت إلى إعادة تشكيل المشهد الاستراتيجي، وفي مقدمتها تركيا و السعودية، إذ اعتمدت كل منهما مقاربات مختلفة لتعزيز مكانتها الإقليمية، فقد عملت تركيا على توظيف قوتها العسكرية والصناعات الدفاعية، إلى جانب نفوذها السياسي والاقتصادي لبسط حضورها في ملفات إقليمية متعددة، أما السعودية فقد أعادت صياغة دورها الإقليمي من خلال رؤية 2030 التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتقوية البنية التحتية، إلى جانب دورها التقليدي كقوة نفطية كبرى وطامحة لقيادة العالم الإسلامي، مما منحها قاعدة صلبة للتأثير في الملفات الإقليمية والدولية، وإن تراجع النفوذ الإيراني في المنطقة لا يعني بالضرورة خروجه من المعادلة، بل يشير إلى إعادة تموضع نسبي يفتح المجال أمام قوى أخرى لملء الفراغ أو تقاسمه في ظل

انشغال القوى الكبرى بملفات أخرى على الساحة العالمية، وعلى ضوء ذلك تتناول هذه الدراسة أسباب تراجع النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط، وما هو دور تركيا والسعودية بوصفهما قوى إقليمية في تشكيل ملامح جديدة للنظام الإقليمي في مرحلة ما بعد التراجع الإيراني.

أولاً: أسباب تراجع النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط

شهد الدور الإيراني في الشرق الأوسط تراجعاً ملحوظاً، وقد تجلى هذا الانحسار بشكل أكثر وضوحاً بعد أحداث (7 أكتوبر 2023) فقد تراجعت فعالية شبكة وكلائها، وبدأت بعض هذه الأطراف تواجه تحديات داخلية وضغوطاً خارجية مكثفة، كما أدت التغيرات في التحالفات الإقليمية، وتقارب بعض الدول الخليج مع)إسرائيل(، إلى عزل إيران بشكل أكبر وتقليل نفوذها، بالإضافة إلى ذلك ساهمت العقوبات الاقتصادية المستمرة والضغوط الدولية في إضعاف قدرة طهران على تمويل أنشطتها التوسعية، مما أثر سلباً على قدرتها على ممارسة دورها، وواجه النفوذ الإيراني اختباراً صعباً بسبب ضعف حزب الله بعد اغتيال قائده (السيد حسن نصر الله) في 27 أيلول 2024 ومعظم قياداته، وسقوط (نظام الأسد) في كانون الأول 2024، الذي كان قناة لوجستية حيوية لدعم أذرع إيران في المنطقة، وفي ضوء الانحسار الاستراتيجي الذي شهدته جمهورية إيران في السنوات الأخيرة، يمكن الإشارة إلى عدة تطورات رئيسة تؤكد انحسار نفوذها الإقليمي، وكالتالي [1]

1. انحسار نفوذ حزب الله اللبناني: فالأخير يعد الذراع الأهم لإيران في المنطقة، قد شهد تراجعاً في فعاليته ونفوذه، هذا الانحسار يعكس ضعف قدرة إيران على الحفاظ على إستراتيجية وحدة الساحات التي كانت تجمع مختلف أذرعها في المنطقة.
2. فقدان الساحة السورية: التي تُعدّ قناة حيوية لدعم حزب الله والتواجد الإيراني في مواجهة (إسرائيل)، فقدت أهميتها بعد سقوط (نظام الأسد) وصعود قوى محلية معارضة لإيران، هذا أدى إلى قطع خطوط الإمداد والدعم اللوجستي، ما أضعف قدرة طهران على التأثير المباشر في لبنان وسوريا.

1. أريان رؤف عزيز وسكالا حسين حمه أمين، إنحسار الدور الإيراني بوصفها قوة تعديلية في الشرق الأوسط، مجلة الدراسات السياسية والأمنية، مركز الدراسات المستقبلية، العراق، المجلد8، العدد4، 2025، ص62-60.

3. استهداف كبار القادة الإيرانيين: الضربات النوعية التي طالت كبار قادة فيلق القدس أسهمت في تقييد قدرة إيران على إدارة العمليات الميدانية، والتركيز على قادة العمليات في سوريا ولبنان يعكس محاولة (إسرائيل) تفكيك البنية القيادية واللوجستية لإيران في المنطقة.

4. الانتقال إلى الأراضي الإيرانية: مع انهيار مفهوم الدفاع المتقدم، أصبح التهديد متجهاً نحو الداخل الإيراني، ما يحد من قدرة طهران على المبادرة ويضعها في موقف دفاعي واضح، وأدى الى محدودية القدرة على إدارة المشهد العسكري ضد (إسرائيل)، إذ أدت الحرب في قطاع غزة وتطوراتها، وصولاً إلى المواجهة المباشرة مع (إسرائيل) في 13 حزيران 2025 إلى تصدع تدريجي في ركائز النظام السياسي الإيراني، لا سيما فيما يتعلق بعقيدة الدفاع الأمامي، والقدرات العسكرية الصاروخية، والبرنامج النووي، والمرجعية الأيديولوجية القائمة على التعبئة الثورية في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية و(إسرائيل)، هذا الوضع دفع إيران إلى اتخاذ خيار استراتيجي بالتركيز على الدفاع عن أراضيها بمفردها.

وأدى دخول إيران المباشر في الحرب مع (إسرائيل) إلى استنزاف مواردها العسكرية والاقتصادية، واضطرارها للتركيز على حماية الداخل الإيراني أكثر من دعم وكلائها في المنطقة، التي تميزت بدعم حزب الله وسوريا انتهت هذه المرحلة الاستراتيجية، ورغم استمرار بعض العواقب، إلا أن الأولويات تغيرت جذرياً، وأصبحت إيران تركز في استراتيجيتها الجديدة على حماية نفسها وتطوير قدراتها الذاتية[2]، أما من جهة برنامجها النووي والصاروخي الذي طورته إيران كتجسيد للبعد القومي ورمزاً للاستقلالية فإن كلا البرنامجين الصاروخي والنووي، يتكاملان نظرياً في تحقيق هدفين أساسيين تشكيل أداة ردع استراتيجية من جهة، و إحتمالية تمهيد الطريق لاستخدام الصواريخ كحاملات للأسلحة النووية في حال تطويرها من جهة أخرى، غير أن الحرب على غزة، وكشف محدودية قدرات الردع الإيرانية المتمثلة في شبكة الوكلاء التي كانت طهران تتباهى بها كأداة ضغط في حالات التصعيد العسكري أو كورقة تفاوضية أجبرت إيران على خوض المواجهة الأخيرة مع (إسرائيل) بشكل شبه منفرد[3].

---

2. أريان رؤف عزيز وسكالا حسين حمه أمين، مصدر سبق ذكره ، ص66.

3. ستراتيجيكس، تحولات المشهد الداخلي الإيراني ما بعد الحرب، على الموقع الالكتروني https://ln.run/TsRdu ، 29/6/2025 .

وقد اعتمدت في ذلك بشكل رئيس على ترسانتها الصاروخية البالستية، التي فشلت في ردع (إسرائيل) عن مواصلة ضرباتها في العمق الإيراني، بالرغم من التأثيرات المادية والنفسية الكبيرة التي أحدثتها صواريخها في داخل العمق (الإسرائيلي)، وقد أدى تآكل أدوات الردع الإيرانية إلى انتقال (إسرائيل) من سياسة استهداف القدرات البشرية والبنى التحتية النووية الإيرانية من ضربات سرية إلى الهجمات العلنية المباشرة، إذ شملت ضرباتها خلال الأيام الأولى علماء نوويين بارزين، ومنشآت بحثية حساسة ذات صلة بالبرنامج النووي، وصولاً إلى استهداف الولايات المتحدة الأمريكية منشآت إيران النووية الرئيسة في (نطنز وأصفهان وفوردو)، أسفرت هذه الضربات عن تدمير جزئي أو كلي لبنية البرنامج النووي الإيراني، ونكوص كبير في القدرات التحصينية، وتقويض الجدوى الاستراتيجية للمنشآت النووية المتبقية، وعلى نطاقٍ أوسع من ذلك لم يكن برنامج إيران النووي مجرد مشروع تقني، بل شكّل استراتيجية ردع خارجية وشرعية داخلية للنظام الإيراني، وكان يمثل أداة سياسية قادرة على وضع إيران في مكانة دولية، بعد أن كانت تتمتع بمكانة إقليمية عبر شبكة وكلائها، وبذلك خسرت إيران آخر أوراقها الاستراتيجية القادرة على منحها توازناً أمام القوى الإقليمية والكبرى[4].

ويرجح أن تؤدي الهجمات التي شنتها (إسرائيل) والولايات المتحدة الأمريكية إلى انكفاء النظام على نفسه لمعالجة آثار الضربات التي ألحقت دماراً كبيراً بالبنية الدفاعية للبلاد، الأمر الذي يعني أن إيران سوف تنشغل لسنوات عديدة قادمة بإعادة بناء قدراتها العسكرية، لاسيما دفاعاتها الجوية وبرنامجها الصاروخي، لأنها إذا لم تفعل فسوف تصبح ساحة مفتوحة أمام (إسرائيل)، لكن هذا لن يكون شاغل النظام الوحيد في الفترة القادمة، فما أن تنحسر التوترات الإقليمية والإحساس بالخطر الذي يدفع الإيرانيين إلى الوقوف خلف نظامهم، حتى يبدأ طرح الأسئلة الصعبة؛ عن أسباب انهيار العقيدة الدفاعية للبلاد مرة واحدة؟، وعن جدوى سياسات النظام الخارجية والأمنية؟، ودعم للحلفاء والوكلاء؟، مضافًا إليها تكاليف العزلة والحصار وعقود من التنمية الضائعة؟[5].

وعلى الصعيد الداخلي تواجه إيران منذ منتصف كانون الثاني 2026، موجة احتجاجات واسعة النطاق تصنف كأحد أبرز التحديات التي تواجه نظام الحكم منذ عقود، وبدأت هذه

---

4. المصدر نفسه.

5. مروان قبلان، معادلة القوى الجديدة في الشرق الأوسط وانعكاساتها على الدولة الوطنية المشرقية، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، على الموقع الالكتروني https://ln.run/EjXor ، 15/1/2026.

الاضطرابات في 28 كانون الأول 2025 كحراك مطلبي محدود لتجار الأسواق (البازار) في طهران احتجاجاً على التدهور الحاد في قيمة العملة المحلية والأوضاع المعيشية، إلا أنها سرعان ما اتسعت جغرافياً لتشمل مدناً كبرى ومتوسطة، وتطورت نوعياً لترفع شعارات سياسية تطالب بتغيير النظام ورحيل القيادة العليا، متجاوزة المطالب الاقتصادية الأولية، وتشير التقارير الميدانية إلى استخدام السلطات الأمنية القوة في التعامل مع المتظاهرين، وسط تضارب في أعداد الضحايا نتيجة الحجب الشامل لخدمات الإنترنت الذي تفرضه الحكومة منذ الثامن من كانون الثاني 2026، وفي حين وثقت منظمات حقوقية مقتل ما لا يقل عن (648) متظاهراً، نقلت وكالة رويترز عن مسؤول إيراني تقديرات تشير إلى مقتل نحو (2000) شخص من المحتجين وقوات الأمن، واعتقال أكثر من (10,000) آخرين[6].

ويُعد العامل الاقتصادي المحرك الرئيس لهذه الموجة، إذ فقد الريال الإيراني نحو(50%) من قيمته خلال عام 2025، ووصل التضخم الرسمي إلى مستويات قياسية (42,5%)، وقد أدى ذلك إلى تضرر الطبقة التجارية التقليدية (البازار) التي كانت تاريخياً حليفاً للنظام، إذ يعبر التجار عن استيائهم من عدم استقرار الأسعار وهيمنة المؤسسات المرتبطة بالحرس الثوري على الاقتصاد، مما دفعهم للمشاركة الفاعلة في الاحتجاجات الحالية[7]، لذلك فلعامل الاقتصادي حضور كبير في احتجاجات الشارع الإيراني خلال السنوات الماضية، غير أن الاحتجاجات الحالية قد اتسمت بانخراط طبقة التجار ورجال الأعمال فيها، بل وبدأها هؤلاء من خلال تظاهرات متفرقة لهم في المراكز والشوارع التجارية في العاصمة طهران، وقد شهدا احتجاجات لتجار ورجال أعمال على التقلبات الحادة في سعر الصرف وتأثيرها على أسعار الجملة والتجزئة، على خلفية الانخفاض الحاد في قيمة العملة المحلية، الذي استقال عقب حدوثه(محمد رضا فرزين) محافظ البنك المركزي[8].

وقد أظهرت الاحتجاجات منذ بدايتها سخطاً اجتماعياً مرتبطاً بتوزيع الموارد في البلاد، وهيمنة المؤسسات شبه الحكومية المرتبطة بالحرس الثوري على قطاعات اقتصادية واسعة، وحصول المؤسسات الموالية للمرشد على جزء كبير من موازنة الدولة، فضلاً عن

---

6. نقلاًعن: شبكة النبأ المعلوماتية، تقرير استراتيجي.. مستقبل النظام الإيراني في ظل الاضطرابات الداخلية والعزلة الخارجية، على الموقع الالكتروني https://annabaa.org/arabic/reports/44940 ، 14/1/2026.

7. المصدر نفسه.

8. رانيا مكرم، احتجاجات إيران.. تحولات العلاقة بين النظام والمجتمع، دراسات، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، كانون الثاني 2025، ص3.

الاعتراض على سياسة الإنفاق الخارجي الذي يستمر فيه النظام، فظهرت شعارات مثل (لا غزة ولا لبنان روحي فداء إيران)، ويشير التعبير السريع لفئة البازار عن احتجاجها على سعر صرف العملة الوطنية، إلى وصول الوضع الاقتصادي إلى مرحلة حرجة، مع الزيادات الكبيرة في أسعار الغذاء والدواء والطاقة، وارتفاع معدلات البطالة، وعزوف شرائح كبيرة من المجتمع عن الشراء، بسبب تأكل قيمة المرتبات والمدخرات ما يفسر انتقال الاحتجاجات السريع إلى داخل الجامعات[9].

وإن أحد الأسباب الرئيسة التي أضعفت القدرة الإيرانية على الاستمرار في بسط نفوذها في الشرق الأوسط يتمثل في الضغوط الاقتصادية الخانقة التي تواجهها لسنوات طويلة، فكانت العقوبات الاقتصادية المتصاعدة، ولا سيما تلك المفروضة من الولايات المتحدة الأمريكية بعد الانسحاب من الاتفاق النووي لعام 2015 ، سبباً مباشراً في تآكل الموارد المالية للدولة، هذه الضغوط أدت إلى تضخم جامح، وارتفاع معدلات البطالة، وتدهور حاد في مستوى المعيشة للمواطنين الإيرانيين، وعندما تعجز الدولة عن تلبية الاحتياجات الأساسية لمواطنيها، فإن قدرتها على تمويل شبكات وكلائها الإقليميين، ودعم حلفائها العسكريين خارج حدودها تتضاءل بشكل ملحوظ، فضلاً عن ذلك فإن الاستنزاف البشري والمادي الناجم عن التدخلات العسكرية المباشرة وغير المباشرة في صراعات إقليمية طويلة قد أرهق الجيش والحرس الثوري الإيراني، لذلك فالشعور العام في إيران بدأ يميل نحو تفضيل التركيز على التنمية الداخلية بدلاً من التورط في صراعات لا تعود بالنفع المباشر على حياة المواطن.

وإن تراجع الدور الإيراني ليس نتيجة سبب واحد منعزل، بل نتيجة عدة عوامل، منها التدهور الاقتصادي الداخلي الذي أعاق التمويل الخارجي، والنزيف المالي والبشري الناتج عن المشاريع الإقليمية الطويلة الأمد، بالإضافة إلى التغيرات الجيوسياسية الإقليمية المتمثلة في تحالفات جديدة مناهضة لإيران، كلها ساهمت في وضع حد لحقبة من التوسع غير المقيد للنفوذ الإيراني، ومع استمرار الضغوط الاقتصادية والحاجة الماسة إلى إعادة بناء الاقتصاد الداخلي، يبدو أن طهران مضطرة لإعادة ضبط طموحاتها الإقليمية، والتحول نحو سياسة أكثر واقعية وحذراً، سعياً لتحقيق نوع من التوازن بين متطلبات الأمن القومي والحفاظ على الاستقرار الداخلي، هذا التعديل في الأولويات هو السمة المميزة للمرحلة الحالية من تراجع النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط.

---

9. رانيا مكرم، مصدر سبق ذكره ، ص4-3.

ثانياً: الاستراتيجية التركية في إعادة تشكيل الفضاء الإقليمي بعد تراجع النفوذ الإيراني

تولي تركيا أهمية كبيرة لقضايا الشرق الأوسط، مرتكزة في أدوارها في المنطقة على مبدأ العمق الاستراتيجي، وتسعى تركيا إلى دمج الدبلوماسية المرنة مع الأدوات الاقتصادية، وأحياناً الخيارات العسكرية لتحقيق استراتيجيتها في الشرق الأوسط وضمان مصالحها الحيوية، سواء الأمنية أو الجيوسياسية أو الاقتصادية، وقد اعتمدت تركيا استراتيجية جديدة في المنطقة قائمة على مجموعة من المحاور الرئيسة أبرزها تعزيز النفوذ الإقليمي عبر الانخراط النشط في الأزمات والصراعات، وتوسيع العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية، فضلاً عن استخدام أدوات القوة العسكرية عند الضرورة، لذلك تُعدّ منطقة الشرق الأوسط البيئة الأكثر تأثيراً على تركيا في رسم استراتيجيتها، وإن قدرة تركيا في الحفاظ على مقومات القوة الإقليمية الفاعلة لا بد أن تأتي عبر بناء منظور استراتيجي شامل يعبر عن مصالحها، وتبنت تركيا أربعة مبادئ أساسية في سياستها تجاه الشرق الأوسط، وهي كالتالي[10]:

1. **مبدأ إحلال الأمن:** أي إن إحلال الأمن وكفالته للجميع هو ما يجعل تركيا تتموضع في موقع الوقوف على مسافة واحدة من الجميع، والاضطلاع بدور الوسيط لحل المشاكل والأزمات، في مسعى التوفير الأمن لدول المنطقة على اعتبار أنها لا تحظى بالاستقرار، لذلك فالهاجس الأمني هو مصلحة وعامل شبه مشترك بينها.
2. **مبدأ الارتقاء بمستوى الحوار السياسي:** يفرض التواصل مع جميع الفاعلين من دون تحيز لأحد سواء فاعلين اقليميين أو دوليين، وهذا يقتضي تفعيل سياسات مسؤولة متعددة الأبعاد تبتعد عن التنافس مع اللاعبين الآخرين.
3. **مبدأ الترابط الاقتصادي المتبادل:** الذي من شأنه أن يحقق التكامل الاقتصادي بين دول المنطقة، إذ تؤمن تركيا بأن التكامل الاقتصادي يعد ركيزة وشرطاً أساسياً للإحلال السلام في المنطقة، لذلك بادرت تركيا إلى سلسلة من المشروعات الاقتصادية مع دول المنطقة، فهذا المبدأ يهدف إلى تثبيت التواصل السياسي على أسس مستدامة، والدفع باتجاه إيجاد مصالح مشتركة وفوائد متبادلة.

---

10. الآء محمد إسماعيل، الاستراتيجية التركية الجديدة في الشرق الأوسط، المجلة العربية للنشر العلمي، مركز تميم للدراسات والأبحاث، الأردن، العدد82، 2025، ص180-177.

4. **مبدأ التعددية الثقافية:** هو الطريق الأسرع والأكثر فعالية فيما يتعلق بمخاطبة الآخرين لا سيما عبر القنوات المدنية والشعبية، فالتعايش بين الثقافات المتعددة يعد شرطاً مسبقاً لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

ولا تأتي أهمية منطقة الشرق الأوسط في الاستراتيجية التركية من مساحتها الجغرافية أو حجم سكانها أو وفرة مواردها وثرواتها وخيراتها فحسب، بل من موقعها وسط مجال جيوسياسي متميز في العالم، الذي تعده الدولة التركية مجالاً حيوياً للتمدد وتعظيم نطاق القوة والنفوذ والحصول على موقع الريادة الإقليمية، لذلك شكلت الدائرة الشرق أوسطية عبر التاريخ بؤرة استراتيجية ما بين الامبراطوريات وأصبح الاستيلاء عليها عنوانا للنفوذ يشير إلى الدولة الأقوى كما بات انحسار النفوذ عنها دليلاً على انحسار النفوذ العالمي[11]، وأن من أبرز الأهداف المعلنة لتركيا في منطقة الشرق الأوسط تعزيز نفوذها الإقليمي كقوة إسلامية (معتدلة)، ومواجهة نفوذ دول وقوى اقليمية على غرار إيران وروسيا، وتسعى أنقرة لتعزيز علاقاتها مع دول المنطقة لاسيما العربية منها، مستفيدة من حالة عدم الاستقرار في المنطقة، فأنقرة تريد أن تستخدم قوتها الناعمة لتكون مركز جذب وقوة تأثير ايجابية في محيطها العربي والإسلامي، فتكون مركز جذب للاستثمارات والسياحة والعقود التجارية الكبرى وتبادل الخبرات وتوسيع التجارة والصناعة والمجالات المتعددة، كما تبرز تركيا دورها في الوساطة وحل النزاعات، ساعية للتأثير على مسار الأحداث وتعزيز مكانتها كلاعب رئيسي[12].

وإن خلف تلك الأهداف المعلنة والمتعلقة بالمصلحة الاقليمية والدولية، تتبين مصالح خفية تركية تتعلق بالموارد الطبيعية وتأمين مصالحها الاقتصادية لاسيما في مجالي الطاقة والتجارة، كما تشير بعض التحليلات إلى أهداف تركية تتجاوز حدود التأثير الثقافي والديني وصعود طموحات إعادة إحياء (إمبراطورية عثمانية جديدة)، ولو بشكل غير مباشر من خلال احتمالية الانسحاب من حلف الناتو وقيادة منطقة الشرق الأوسط إلى حلف جديد بقيادتها، وغيرت تركيا على مدى العقد الماضي بشكل كبير أسلوب السلوك الجيوسياسي حيث تحولت من معقل موثوق به للحركة الأطلسية إلى قوة اقليمية مستقلة قادرة على اتباع سياسة

---

11. عبدالرؤوف مصطفى الغنيمي، انعكاسات التحولات الدولية الراهنة على التنافس التركي- الايراني في الشرق الأوسط، دراسة، المعهد الدولي للدارسات الايرانية، الرياض، 5 حزيران 2022، ص16.

12. بلال قريب وعبداللطيف باري، تركيا والتغيرات الجيواستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط: قراءة في ما وراء المصالح الاقتصادية، مجلة الحقوق والحريات، جامعة محمد خيدر بسكرة، الجزائر، المجلد13، العدد1، 2025، ص 52-50.

مستقلة حتى عندما تنحرف وتتعارض مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي[13].

وتوظف تركيا موقعها الجغرافي ومرونتها السياسية في أن تؤدي دور الوسيط والموازن في الوقت نفسه، فهي تحتفظ بعلاقات أمنية مع (إسرائيل)، وتستفيد من التعاون الاستخباراتي والتكنولوجي لاسيما في مجالات الدفاع والطائرات بدون طيار على الأقل في الفترات الماضية، وفي الوقت ذاته تواصل علاقتها الاقتصادية والطاقوية مع إيران بما في ذلك استيراد الغاز والسلع، فضلاً عن التفاهمات في ملف أكراد سوريا والعراق، هذا التوازن المعقد يمنح تركيا مساحة مناورة كبيرة في أزمات الإقليم، ما يجعلها فاعلاً لا غنى عنه في أي معادلة إقليمية، كما أن تدخلها في شمال سوريا والعراق يعكس طموحها في إعادة رسم حدود التأثير الجيوسياسي لاسيما في ظل غياب الموقف العربي الموحد[14].

إن تركيا أخذت تؤدي دوراً كبيراً في صياغة أحداث المنطقة، ولاسيما بعد حرب غزة، وقد تعاظم دورها الإقليمي بعد الحرب، والتطورات السياسية التي شهدتها المنطقة جراء الحرب (الإسرائيلية) على غزة ولبنان، وتراجع الدور الإيراني فيها، الامر الذي استغلته تركيا في الساحة السورية قبل أن تتمكن من الإطاحة ب(نظام الأسد) مما وضعها في وضع إقليمي جديد، قد تتمكن من خلاله الجمهورية التركية من خلق وضع إقليمي جديد، فبعد سقوط (نظام الأسد) برزت تركيا كفاعل رئيسي في الملف السوري، إذ أصبحت محطة مهمة للنقاشات الدولية والإقليمية، ومع دورها المحوري في الملف السوري، ولاسيما في تحقيق الاستقرار الداخلي وملف اللاجئين وإعادة الإعمار، مما دفع الأنظار إلى أنقرة باعتبارها حجر زاوية للحل السوري المرتقب[15].

وفي ظل الحراك الدبلوماسي المتزايد أصبحت الاتصالات بين الرئيس التركي أردوغان والقادة الغربيين، خطوة لا غنى عنها لمناقشة القضايا السورية العالقة فأنقرة تُعد الآن حلقة وصل حاسمة بين مختلف الأطراف الإقليمية والدولية في هذا الشأن، إذ استغلت تركيا

---

13. بلال قريب وعبداللطيف باري، مصدر سبق ذكره ، ص52.

14. نورا يسري السيد الحلو، هل تعيد الحرب الإيرانية الإسرائيلية توازنات الشرق الأوسط؟، مركز رع للدراسات الاستراتيجية، على الموقع الالكتروني https://rcssegypt.com/21620 ، 28/6/2025.

15. ميثاق مناحي العيسى، تصاعد الدور التركي ودلالات إعادة تشكيـــل خارطة النفوذ في الشرق الاوسط الجديد، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، على الموقع الالكتروني https://www.fcdrs.com/arabic/Yau9Yg3s ، 21/4/2025.

تراجع دور القوى التقليدية في المنطقة وعلى رأسها إيران، بالتزامن مع تراجع الالتزامات الدولية اتجاه قضايا المنطقة، كتراجع الدور الروسي في سوريا بعد الحرب ضد أوكرانيا، وانشغال الولايات المتحدة الأمريكية بوضعها الداخلي في ظل الإدارة الأمريكية الجديدة، فضلًا عن حرب غزة وما افرزتها من نتائج، انعكست بشكل مباشر وغير مباشر على إيران ودورها الإقليمي في المنطقة، ولاسيما في سوريا ولبنان، وهذا ما أدى تفوق لصالح المشروع التركي على المشروع الإيراني في المنطقة[16].

وهناك من يبرر تفوق النموذج التركي على النموذج الإيراني، ولاسيما في قدرته على التكيف مع المتغيرات الدولية دون الانجرار إلى صراعات طائفية، مما يجعل من تركيا مرشحة رئيسة لقيادة مرحلة الشرق الأوسط وفق تصورات تجمع بين الأمن والتنمية والاستقرار، ولاسيما أن تركيا اليوم تسعى جاهدة إلى تطوير علاقاتها مع دول الشرق الأوسط على مختلف المستويات، إذ تجمع بين السعي لإحلال السلام من خلال مساهمتها في تخفيف حدة المشاكل بينها وبين دول المنطقة، بموازاة طرحها للشراكات الاستثمارية بشتى المجالات، إذ تطرح نفسها كشريك استثماري يمكن الوثوق بقدراته، بما يجعل من بوابة مشاريع التنمية الاقتصادية في دول الشرق الأوسط، ولاسيما الإقليمية منها، مفتاح النجاح في تمكينها من الولوج إلى العالم كقوة مركزية اقتصادية هائلة، وقد يتعاظم دورها بشكل أكبر إذا ما نجحت في إعادة ترتيب علاقاتها السياسية مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومن المتوقع أن تحتل تركيا دور أكبر في المنطقة، لاسيما في ظل المعطيات والتطورات والاحداث المتسارعة التي تشهدها المنطقة وتغيير الواقع الجيوسياسي فيها، المتمثل بإنهاء الدور الإيراني في سوريا وتقويضه بشكل كبير في لبنان، ومحاصرته في اليمن ومنافسته في العراق، الأمر الذي سيؤدي إلى انحسار مشروع طهران الاستراتيجي في المنطقة، ويرجح كفة أنقرة ، ولاسيما أذا ما أخذنا الدور التركي في الشرق الإفريقي والسودان وليبيا، مما يضعها كفاعل اساسي في هذه الملفات على المستوى الإقليمي والعالمي[17].

ومع نهاية الحرب التي أسفرت عن إضعاف البنية العسكرية والمالية الإيرانية، فإن مناطق النفوذ التقليدي لطهران في سوريا والعراق ولبنان واليمن ستكون أكثر عرضة لإعادة الاختراق من قوى إقليمية منافسة، وتُعدّ تركيا الدولة الأكثر جاهزية من حيث البنية

16. المصدر نفسه.

17. المصدر نفسه.

العسكرية والانتشار الجغرافي، إذ إن هذا التراجع الإيراني يمثل فرصة ذهبية لأنقرة لتوسيع حضورها الأمني والسياسي، إما على نحو مباشر، وإما من خلال دعم كيانات محلية متحالفة معها، كما يشكل المشهد الإقليمي في الشرق الأوسط بعد الحرب (الإسرائيلية -الإيرانية) بيئة استراتيجية متغيرة، تنطوي على انحسار أدوار تقليدية، وصعود طموحات لقوى متوسطة تسعى إلى ملء الفراغ الجيوسياسي الناتج، لذلك تظهر تركيا بوصفها واحدة من أبرز الدول التي تمتلك أدوات نفوذ متعدد الأبعاد تدفعها لتكون مرشحة لأداء أدوار أوسع بعد الحرب، سواء من خلال التدخل المباشر أو غير المباشر[18].

ثالثاً: الادوار الإقليمية السعودية في مرحلة ما بعد التراجع الإيراني

تستند استراتيجية السعودية الإقليمية بشكل كبير إلى خطة التنمية (رؤية 2030)، التي تُركز على التنويع الاقتصادي وتنمية الصناعات الجديدة، وقد دفعت هذه الأولويات الرياض إلى خفض حدة التوترات مع جيرانها في المنطقة، وتجنب التورط في صراعات قد تلحق الضرر بمناخها الاستثماري أو تعرقل الإصلاحات الاقتصادية، ومنذ اندلاع الحرب في غزة، أعربت السعودية عن قلقها إزاء تداعياتها الإقليمية، وفي الأسابيع التي سبقت الضربة (الإسرائيلية) على إيران في حزيران 2025، سعت الرياض إلى جانب عواصم خليجية أخرى إلى ثني الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) عن بدء مواجهة عسكرية، وفي نيسان 2025 سافر وزير الدفاع السعودي (خالد بن سلمان) إلى طهران للقاء المرشد الأعلى السابق (علي خامنئي)، ونقل إليه رسالة تحث على الحوار الدبلوماسي مع واشنطن والتوصل إلى اتفاق لتجنب التصعيد[19].

وتزامن تراجع النفوذ الإيراني مع اتساع هامش التحرك الإقليمي أمام السعودية. غير أن ذلك لا يعني استغناءها عن الشراكة الأمنية مع الولايات المتحدة، أو أن تطبيع علاقاتها مع (إسرائيل) أصبح أولوية عاجلة لديها ، وتبدو السعودية في وضعية جيوسياسية أفضل، لاسيما إذا تحول النظام الجديد في دمشق إلى حليف، ورغم مشاعر الشك والتردد التي طبعت المواقف السعودية المبكرة من التغيير الذي شهدته دمشق في كانون الأول 2024، إلا أن

---

18. غدي قنديل، مقاربات استراتيجية لما بعد الحرب الإسرائيلية الإيرانية (إعادة هندسة الدور التركي)، مركز الدراسات العربية الأوراسية، على الموقع الالكتروني https://ln.run/XQIOI ، 3/7/2025.

19. The Unit for Political Studies, Israel-Iran Confrontation Tests Saudi Arabia's Quest for Neutrality, Arab Center Washington DC, On the website https://arabcenterdc.org/resource/israel-iran-confrontation-tests-saudi-arabias-quest-for-neutrality , Jul 2, 2025.

الأمر لم يستغرق وقتاً طويلاً حتى استوعبت السياسات السعودية عمق التحول الذي أحدثه سقوط (نظام الأسد) في المنطقة، وقد ازداد الحماس السعودي للنظام الجديد في دمشق بفعل الانفتاح الغربي عليه، الذي برز جلياً في الأيام الأولى لسقوط (نظام الأسد) في زيارات وفود دبلوماسية رفيعة من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وألمانيا وبريطانيا إلى دمشق، وكذلك بعد سلسلة الرسائل والتطمينات التي مررها النظام الجديد بأن توجهاته الأيديولوجية لن تتجاوز سياساته الداخلية إلى علاقاته الدولية، كل هذا شجع على بلورة توجه قوي لدى السعودية بوجود فرصة مهمة سنحت نتيجة التغيير في دمشق، وأنه يمكن الاستفادة منها لإعادة تشكيل المنطقة، بما يخدم مصالحها وتوجهاتها السياسية[20].

وعبر دعم السعودية لـ(نظام الشرع) في سورية، تحاول السعودية تحقيق ثلاثة أهداف رئيسة؛ أولاً: إبقاء إيران خارج منطقة المشرق العربي، واحتواء حلفاءها فيها لاسيما (سوريا ولبنان)، وثانياً: احتواء جماعات الإسلام السياسي ومنع انتقال عدوى صعودهم في سورية إلى أرجاء المنطقة، وهو ما يحاول (الشرع) تطمين السعودية بشأنه من خلال التأكيد بأن ليس لديه نوايا لتصدير الثورة أو دعم جماعات الإسلام السياسي خارج سورية، فضلًا عن إبداء استعداده لمحاربة التنظيمات المتطرفة مثل (داعش) الإرهابي، وثالثاً: منع تأسيس نظام ديمقراطي في سورية ما قد يلهم بدوره القوى الأخرى في المنطقة، وقد تبدي السعودية ارتياحها إلى ضعف مؤهلات النظام الجديد في سورية في هذا المجال، وتوجسه هو نفسه من أية ميول ديمقراطية، وبسقوط (نظام الأسد) برزت أمام السعودية فرصة جديدة لإعادة التوازن الإقليمي[21].

وتصب التحولات الجذرية الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط لصالح السعودية، إذ عقب التراجعات الإيرانية المتتالية في سورية ولبنان أتاح مساحات كبيرة للسعودية للتقدم إقليمياً وشد أطراف المنطقة العربية التي تحتاج قيادة إقليمية عربية، وبالرغم أن تركيا أدت دوراً محورياً في سورية، بيد أن المستقبل السوري محكوم بنطاقه العربي، ومن دون الدعم الخليجي (ومنه السعودي) لن تستعيد سورية عافيتها الاقتصادية، بمعنى عندما تكسب السعودية سورية، ومع انحسار إيران شرقاً، فما هي حاجتها الفعلية والسياسية والأمنية

20. مروان قبلان، مصدر سبق ذكره.

21. المصدر نفسه.

للتطبيع مع الكيان الصهيوني الذي سيمس من مكانتها وقيادتها الإقليم[22]، واتسم الموقف السعودي من تراجع النفوذ الإيراني في المنطقة بقدرٍ عالٍ من الحذر الاستراتيجي والانفتاح المدروس، فقد أدركت الرياض أن التراجع الإيراني لا يعني بالضرورة نهاية النفوذ، بل يمثل فرصة لإعادة تشكيل التوازنات الإقليمية بما يخدم مصالحها الأمنية والسياسية والاقتصادية، وعليه تبنّت السعودية سياسة الاحتواء المرن تجاه إيران، فاستثمرت التحولات الجارية لتعزيز حضورها في ملفات إقليمية دون الاصطدام المباشر مع طهران، وعلى الرغم من سياسة التهدئة التي تتبناها الرياض مع طهران، إلا أنها لم تتخل السعودية عن موقفها التقليدي الداعم للقضية الفلسطينية في حرب غزة الأخيرة (2023)، وكانت السعودية حذرة على إبراز دعمها للشعب الفلسطيني[23].

ومن الناحية السياسية، حافظت السعودية على موقفها في دعم الحقوق (المشروعة) للشعب الفلسطيني، مع التمييز بين دعم القضية الفلسطينية ومواقفها من الفصائل الفلسطينية المسلحة، وفي مقدمتها حركة حماس؛ إذ لم تكن المملكة من الجهات الداعمة للحركة عسكرياً، كما اتسمت علاقتها السياسية بها بالفتور والتباعد خلال السنوات الأخيرة. وفي هذا السياق، تبنّت السعودية مقاربة تقوم على دعم المؤسسات الفلسطينية الرسمية، والدفع باتجاه تسوية سياسية شاملة تستند إلى حل الدولتين، مع رفض التصعيد العسكري والتحذير من تداعياته على الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي. كما ارتبط هذا التوجه بسعي المملكة إلى الحد من النفوذ الإيراني في المنطقة، وتجنب اتساع نطاق الصراع، مع الحفاظ على قنوات التواصل الدبلوماسي مع الأطراف الإقليمية، بما فيها إيران، في إطار سياسة تستهدف احتواء التوترات الإقليمية [24].

وبدأت السعودية تعيد بناء منظومة علاقاتها الإقليمية بعيداً عن الاصطفافات التقليدية، متقدمة بمشروع (الاستقرار مقابل التنمية)، وهو ما بدا في علاقتها المتطورة مع العراق وسوريا وسلطنة عمان وقطر، كما انعكس ذلك في موقفها من الحرب في السودان، إذ حاولت أن تؤدي دور الوسيط لا المنخرط في الاستقطاب العسكري، وعلى الصعيد الدولي

---

22. خالد الحروب، السعودية: القيادة الإقليمية بديلاً من التطبيع المُدمِّر، العربي الجديد، على الموقع الالكتروني https://ln.run/PMmXC ، 10/2/2025.

23. صبري عفيف، الثابت والمتحول في العلاقات السعودية – الإيرانية للفترة 2015- 2025، مجلة بريم، على الموقع الالكتروني https://perimjournal.com/1875 / ، 2/5/2025.

24. المصدر نفسه.

مثلت سياسة التهدئة (السعودية–الإيرانية) تحديا للنفوذ الأمريكي التقليدي في المنطقة، وفي ظل انسحاب تدريجي أمريكي من منطقة الشرق الأوسط، برز دور السعودية كقوة إقليمية محورية قادرة على إدارة التوازنات لا مجرد الانخراط فيها، كما انعكس هذا التحول في امتناع السعودية عن المشاركة في تحالف حماية البحر الأحمر بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، رغم تهديدات الحوثيين، وهو ما يؤكد على أن الرياض باتت توازن بين أمنها الإقليمي ومصالحها الجيوسياسية بعقلانية أكبر ومرونة استراتيجية[25].

ومع ظهور مؤشرات على تراجع في القدرة الإيرانية على بسط نفوذها في الشرق الأوسط، باتت الساحة مهيأة لبروز دور سعودي أكثر وضوحاً، مما يضع المملكة أمام تحديات وفرص جديدة لقيادة المرحلة الإقليمية الراهنة، وإن الحديث عن التراجع الإيراني لا يعني زوال تأثير طهران بالكامل، وتحاول ان تبرز القيادة الإقليمية السعودية كقوة استقرار وإصلاح، مدعومة برؤية طموحة تهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد والمجتمع عبر رؤية 2030، هذه الرؤية لا تقتصر على التنمية الداخلية فحسب، بل تتطلب بيئة إقليمية آمنة ومستقرة، لذلك كان التحول في الاستراتيجية السعودية استباقياً، متجاوزاً مجرد احتواء التهديد الإيراني إلى السعي لبناء تحالفات إقليمية جديدة تضع مصالح التنمية والاقتصاد في المقدمة، واستثمرت القيادة السعودية هذا السياق لتعزيز دور مجلس التعاون لدول الخليج العربية والجامعة العربية كمنصات للقرار الجماعي، وسعت الرياض إلى بناء إجماع عربي لا يقوم على أساس الخوف من إيران بقدر ما يقوم على أساس المصالح المشتركة في الأمن الاقتصادي ، وفي ملفات مثل اليمن وغيرها، إذ أظهرت السعودية مرونة في دفع عملية السلام، مدركة أن استنزاف الموارد في صراعات بالوكالة لم يعد يخدم مصالحها، وإن السعي لإعادة دمج سوريا في الجامعة العربية، كلها خطوات تعكس رغبة سعودية في ملء الفراغ القيادي بتقديم رؤية شاملة للأمن الإقليمي.

إن مرحلة ما بعد التراجع الإيراني النسبي تمثل نقطة تحول تاريخية تتيح للسعودية فرصة غير مسبوقة للمشاركة في إعادة تشكيل بنية الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط، ونجاح هذه القيادة لن يقاس فقط بقدرتها على احتواء الخصوم، بل بقدرتها على بناء إطار إقليمي جديد يقوم على التعاون الاقتصادي المشترك واحترام السيادة، ويتطلب هذا الدور حنكة

25. المصدر نفسه.

دبلوماسية كبيرة، وموازنة دقيقة بين المصالح الوطنية وبين متطلبات الاستقرار الشامل للمنطقة.

الخاتمة

إن الشرق الأوسط يمر بمرحلة إعادة تشكّل استراتيجي، تتسم بتراجع النفوذ الأحادي وصعود أنماط أكثر تعقيداً من التوازنات الإقليمية، فالتراجع النسبي للنفوذ الإيراني لا يعكس فقط أزمة خارجية، بل هو نتيجة تراكمات داخلية وضغوط دولية حدت من قدرة طهران على الاستمرار في سياساتها التوسعية بالوتيرة نفسها التي اتسمت بها المرحلة السابقة، هذا التراجع أتاح مساحة أوسع لقوى إقليمية أخرى، وعلى رأسها تركيا والسعودية لتشكيل ملامح جديدة للنظام الإقليمي، فـ(تركيا) تعتمد على مزيج من القوة العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية النشطة، بينما تستند السعودية إلى ثقلها الاقتصادي والطاقوي ومكانتها الدينية، إضافة إلى مشاريعها التنموية الطموحة التي تمنحها قاعدة صلبة للتأثير المستقبلي، هذا التنافس بين القوتين لا يعني بالضرورة صداماً مباشراً، بل قد يفتح المجال لشراكات وتوازنات جديدة، لاسيما في ظل الحاجة إلى استقرار المنطقة لمواجهة التحديات المشتركة مثل (الإرهاب، وأزمات الطاقة، والتغيرات المناخية، والتحولات الاقتصادية العالمية)، وعليه فإن ميزان القوى في الشرق الأوسط لم يعد قائماً على هيمنة طرف واحد، بل على حالة من التعددية التنافسية، حيث تتقاطع المصالح وتتشابك الصراعات، ويبقى مستقبل هذا الميزان مرهوناً بقدرة القوى الصاعدة على إدارة تنافسها دون الانزلاق إلى صراعات مفتوحة، وبمدى نجاحها في تحويل نفوذها إلى عنصر استقرار لا إلى مصدر جديد للتوتر، كما أن دور القوى الدولية الكبرى سيبقى حاضراً في صياغة هذه المعادلات، لكن بوزن أقل مما كان عليه في السابق، نظراً لانشغالها بملفات أخرى على الساحة العالمية، ومن هنا فإن المرحلة المقبلة قد تشهد بروز نظام إقليمي أكثر استقلالية، تقوده قوى إقليمية كبرى صاعدة مثل تركيا والسعودية، مع تراجع نسبي لدور إيران، وتوازن جديد يحدد شكل العلاقات والتحالفات في المنطقة، ويبقى التحدي الأكبر في وجود الإرادة السياسية لدى هذه الدول للمضي قدما في التصدي للمشهد الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط.

انتهى

مِنَ المَعْرِفَةِ ... إِلى الرُّشْدِ

تابعوا إصدارات المركز عبر منصات التواصل

www.alraialrashid.org

اضغط